اكتوبر
2025

مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

دراسة حالة

العنف في سيكولوجية جماعات الإسلام السياسي

(الحوثيين والإخوان المسلمين نموذجاً)

اكتوبر- تشرين الأول

info@almarfacenter.org

العنف في سيكولوجية جماعات الإسلام السياسي
(الحوثيين والاخوان المسلمين نموذجاً)

أكتوبر – تشرين الأول

2025م

إعداد

فوزية أحمد عبدالرازق

باحثة غير مقيمة لدى مركز المعرفة

متخصصه في شؤون جماعات الإسلام السياسي

المقدمة:

في ظل التحولات الكبرى التي شهدها العالم العربي خلال العقود الأخيرة، تصاعدت ظاهرة العنف السياسي لتصبح أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات والدول على حدٍّ سواء. ولم يعد العنف مجرّد أداة ظرفية للصراع على السلطة، بل تحوّل إلى بنية فكرية ونفسية متجذّرة في وعي الجماعات السياسية والدينية.
تحاول الدراسة تطبيق بعض النظريات النفسية على نماذج من الإسلام السياسي – كجماعة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا، وحزب التجمع اليمني للإصلاح في تعز، وجماعة الحوثيين في شمال اليمن – للكشف عن الكيفية التي تتجلى بها سيكولوجية العنف في سياقات سياسية ودينية مختلفة، وكيف يتفاعل البعد النفسي مع الأيديولوجي لإنتاج أنماط متكررة من التبرير والتعبئة العدوانية.

يسهم هذا الطرح في تعميق فهم ديناميكيات العنف السياسي في المجتمعات العربية، ويمكّن صُنّاع القرار والباحثين من تطوير استراتيجيات فعّالة للوقاية من التطرف، كما يثري الأدبيات النفسية والسياسية المتعلقة بالإسلام السياسي.

أولا: تصورات العنف السياسي من منظور نفسي

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من النظريات النفسية والاجتماعية لتفسير العنف السياسي، وتستعرض كيف تساهم في بناء فهم شامل للدوافع والآليات الفكرية التي تبرر استخدام العنف.

نظرية الإحباط–العدوان

نظرية الإحباط–العدوان تُعد من أبرز النظريات النفسية التي فسّرت السلوك العدواني، تنص النظرية على أن الإحباط، أي فشل الفرد في تحقيق هدف أو رغبة، يؤدي إلى حالة من التوتر والانفعال، والتي قد تُترجم إلى سلوك عدواني تجاه مصدر الإحباط أو تجاه طرف آخر بديل إذا تعذر الرد المباشر على المصدر الأصلي. وقد عدّل الباحثون لاحقًا هذه الفرضية لتشير إلى أن الإحباط لا يؤدي بالضرورة إلى العدوان، لكنه يُعد شرطًا محفزًا له، أي أن العدوان قد يكون أحد الاستجابات الممكنة للإحباط وليس النتيجة الحتمية له[١]

ثانياً: نظرية الهوية الجماعية والانتماء

تنطلق هذه النظرية من أن الفرد يبني هويته من خلال الانتماء إلى جماعة، ويسعى إلى تمييزها عن الجماعات الأخرى. حين يشكل الانتماء محوراً مركزياً للهوية، فإن أي تهديد "للآخر" يُفهم على أنه تهديد ذاتي، ما قد يُبرّر اللجوء إلى العنف دفاعًا عن الذات والجماعة.

يعمل الإحساس بالانتماء الجماعي على تقوية التضامن، لكنه غالبًا ما يساهم في تعزيز التحيزات ضد الخارج، خاصة في السياقات التي تشهد توترات سياسية أو صراعات عرقية أو طائفية.[٢]

ثالثاً: نظرية التنافر المعرفي

تلعب نظرية التنافر المعرفي دورًا مهمًا في تفسير بعض مظاهر العنف، خاصة عندما يكون الأفراد أو الجماعات في حالة صراع داخلي بين معتقداتهم وسلوكياتهم. وفقًا لعالم النفس الاجتماعي ليون فستنغر، فإن التنافر المعرفي يحدث عندما يتبنى الفرد معتقدًا معينًا، ثم يقوم بسلوك يتناقض معه، مما يخلق حالة من التوتر النفسي تدفعه إلى محاولة تقليل هذا التنافر إما بتغيير السلوك أو بإعادة تفسير المعتقدات.[٣]

---

[١] Dollard,John,Miller , Neal E; Doob, Leonard W ; Mowrer,Orval H; Sears R.(1939) Frustration and Aggression .New Haven , CT, .US:Yale University Press

[٢] جنى نخال ، الطائفة كهوية اجتماعية ..ميكانيزمات الهيمنة السياسية الاجتماعية ، موقع رصيف ٢٢ ، ١٥ فبراير ٢٠٢٠ ، تم الوصول إليه ١٤ اغسطس ٢٠٢٥ ، https://2u.pw/SRDeb

[٣] خليل إبراهيم كاظم الحمداني ، التنافر المعرفي وتبرير انتهاكات حقوق الإنسان: صراع القيم وبراجماتية السلطة ، الحوار المتمدن-العدد: ٨٢٨٩ - ٢٠٢٥ / ٣ / ٢٢ - ١٢:٠٣ ، تم الوصول إليه ١٧ اغسطس ٢٠٢٥ ، https://2u.pw/UQpZw

في سياق العنف، يمكن أن يظهر هذا التنافر لدى الأفراد الذين يؤمنون بقيم إنسانية مثل العدالة أو السلام، لكنهم يشاركون في أعمال عنف أو يدعمونها ضمن سياق جماعي أو سياسي. ولتخفيف التوتر الناتج عن هذا التناقض، يلجأ البعض إلى تبرير العنف بأنه "ضرورة دفاعية" أو "رد على ظلم"، مما يسمح لهم بالحفاظ على صورة إيجابية عن أنفسهم رغم السلوك المتناقض.[٤]

ثانيا: الإسلام السياسي والعنف

تعريف الإسلام السياسي

يُقصد بالإسلام السياسي تلك الحركات والتنظيمات التي تسعى إلى إدماج الإسلام في المجال السياسي، من خلال المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية كنظام حكم، أو المشاركة في العملية السياسية لتحقيق أهداف دينية. وهو "توظيف الإسلام كمرجعية أيديولوجية في العمل السياسي، سواء في المعارضة أو الحكم"[٥]

ويشار إلى أن هذه الظاهرة برزت بقوة في القرن العشرين كرد فعل على الاستعمار، وانهيار الخلافة العثمانية، وتغريب المجتمعات الإسلامية ، وقد تطورت هذه الحركات من نماذج دعوية إلى تنظيمات سياسية تسعى إلى السلطة، مثل حزب التحرير، والجماعة الإسلامية، وحزب النهضة في تونس، وغيرها[٦]

نشأة وتطور جماعة الإخوان المسلمين

تُعد جماعة الإخوان المسلمين من أبرز حركات الإسلام السياسي، تأسست عام ١٩٢٨ في مصر على يد حسن البنا، كرد فعل على الاحتلال البريطاني وتراجع الهوية الإسلامية. ركزت الجماعة في بدايتها على الدعوة والإصلاح الاجتماعي، ثم تحولت تدريجيًا إلى العمل السياسي، خاصة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث دخلت في صراع مع النظام الناصري.

[٤] خليل إبراهيم كامل الحمداني ، مرجع سابق
[٥] رضوان السيد، الإسلام السياسي: المفهوم والإشكاليات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص. ١٥
[٦] عبد الله العروي، الإيديولوجيا العربية المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٠، ص. ٤٢

وتوصف بأنها "حركة شاملة تسعى إلى بناء الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم، وصولًا إلى الدولة الإسلامية"[٧]

وقد توسعت الجماعة دوليًا، وأصبحت لها فروع في معظم الدول العربية والإسلامية، كما شاركت في الانتخابات في بعض الدول مثل الأردن ومصر، وواجهت حظرًا واضطهادًا في أخرى.

شهدت الجماعة تحولات فكرية وتنظيمية، خاصة بعد ثورات الربيع العربي، حيث دخلت في تجربة الحكم في مصر عام ٢٠١٢، قبل أن تُقصى بعد عام واحد . ويشار لى أن "الإخوان واجهوا تحديات في التوفيق بين الخطاب الدعوي والممارسة السياسية، مما أدى إلى أزمات داخلية وخارجية"[٨]

العنف السياسي وسيكلوجيته

يُعرَّف العنف السياسي بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد بها من قبل فاعلين سياسيين – سواء كانوا دولًا أو جماعات أو أفرادًا – لتحقيق أهداف سياسية كحيازة السلطة أو إقصاء الخصوم أو فرض توجهات أيديولوجية معينة. العنف السياسي ظاهرة مركبة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، إذ يرتبط غالبًا بحالات الإقصاء والتهميش وفقدان الثقة في المؤسسات[٩]. ومن منظور سيكولوجي، يشار إلى أن العنف السياسي يتسم بالرمزية والجماعية، ويستمد دوافعه من مشاعر الإحباط والظلم والاغتراب السياسي، إضافة إلى التأثر بالأيديولوجيات الثورية أو الدينية[١٠]، كما أن هذا النوع من العنف يستهدف إحداث أثر نفسي مباشر على الخصم والجمهور، عبر بث الخوف أو زعزعة الاستقرار [١١]. وتبرز خطورة العنف السياسي في كونه لا يقتصر على الأضرار المادية، بل يمتد إلى إحداث انقسامات مجتمعية عميقة وإضعاف البنية السياسية للدولة.

ثالثاً: سيكولوجية الفرد داخل الجماعة

[٧] محمد عمارة، *الإخوان المسلمون بين الدعوة والدولة*، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦، ص. ٨٨
[٨] محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص
[٩] رضوان السيد، الإسلام السياسي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ١٤٥.
[١٠] قدري حفني، علم النفس السياسي، القاهرة: دار قباء، ١٩٩٩، ص ٨٨.
[١١] بدور جمال، "العنف السياسي"، الموسوعة السياسية، ٢٠٢١، ص ١٢.

آليات التجنيد والتأطير النفسي

تقوم الجماعات المنظمة – خاصة ذات الطابع الأيديولوجي أو العقائدي – بتوظيف آليات نفسية واجتماعية دقيقة في عملية التجنيد، تبدأ بمرحلة الاستمالة العاطفية عبر بناء علاقة شخصية مع الفرد المستهدف، يليها العزل المعرفي عن المصادر المخالفة، ثم إعادة تشكيل الإدراك من خلال جلسات التثقيف والتنشئة الفكرية[١٢] هذه المراحل تعتمد على مبدأ "التماهي" وفقدان الهوية الفردية لصالح هوية الجماعة، مما يزيد من قابلية الفرد لتبني معاييرها وسلوكياتها.

بناء الهوية والانتماء

تُبنى هوية الفرد داخل الجماعة عبر عملية الهوية الاجتماعية حيث يعرّف الفرد نفسه من خلال انتمائه إلى "الجماعة الداخلية" مقابل "الجماعات الخارجية". هذا الانتماء يعزز التماسك الداخلي ويخلق شعورًا بالولاء، ويؤدي إلى تضخيم أوجه التشابه مع أعضاء الجماعة وتقليل شأن الاختلافات الداخلية. حيث الهوية الجماعية تتشكل من خلال القواعد والمعايير والأهداف المشتركة، وتترسخ عبر الممارسات الرمزية والطقوس التي تمنح الأعضاء شعورًا بالتمايز والخصوصية[١٣]

دور العقيدة في تشكيل السلوك العدواني

تقوم العقيدة – سواء كانت دينية أو أيديولوجية – بدور محوري في توجيه السلوك العدواني داخل الجماعات، إذ توفر إطارًا تبريريًا للأفعال العنيفة باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف "سامية" أو "مقدسة".

[١٢] نبيل عبد الهادي، سيكولوجية الجماعات، عمان: الرضوان للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ١٣٤.
[١٣] مهيب نصر، المقاربات السيكولوجية للجماعة، صنعاء: حكمة يمانية، ٢٠٢٤، ص ٥٢.

يمكن للعقيدة أن تعيد تعريف العدوان ليصبح فعلًا مشروعًا أو حتى واجبًا أخلاقيًا في نظر الأعضاء، مما يقلل من الشعور بالذنب ويزيد من الاستعداد للمخاطرة[١٤] . هذا التأطير العقائدي يعزز من التحفيز الجمعي ويجعل السلوك العدواني جزءًا من الهوية الفردية والجماعية.

رابعاً: الحالة المصرية

تجربة الجماعة في مصر منذ ٢٠١١

شهدت جماعة الإخوان المسلمين في مصر تحولات جذرية منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث انتقلت من موقع المعارضة إلى مركز السلطة، ثم عادت إلى مربع الإقصاء السياسي بعد أحداث ٣ يوليو ٢٠١٣. عقب الثورة، أسست الجماعة حزب "الحرية والعدالة" كذراع سياسي لها، وشارك الحزب في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، حيث فاز محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية في أول انتخابات ديمقراطية بعد الثورة، وهو ما اعتُبر ذروة الصعود السياسي للجماعة منذ تأسيسها عام ١٩٢٨[١٥] ومع ذلك، واجهت الجماعة تحديات كبيرة في إدارة الدولة، أبرزها ضعف التنسيق مع القوى الثورية الأخرى، وتنامي الاستقطاب السياسي، فضلاً عن عدم قدرتها على بناء تحالفات واسعة داخل مؤسسات الدولة، مما أدى إلى تآكل شرعيتها تدريجياً [١٦].

ويشار إلى أن الجماعة تبنت نهجاً إصلاحياً تقليدياً، متأثرة بأدبياتها التاريخية، ما جعلها غير مستعدة للتعامل مع ديناميكيات الثورة ومتطلباتها [١٧] انتهت هذه التجربة بانقلاب عسكري في يوليو ٢٠١٣، أعقبه حملة أمنية واسعة ضد قيادات وأعضاء الجماعة، لتدخل بعدها في مرحلة من التراجع التنظيمي والسياسي، مع استمرار الجدل حول مستقبلها ودورها في الحياة العامة المصرية [١٨].

[١٤] عصام العقاد، سيكولوجيا العدوانية، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٨، ص ١١٩.
[١٥] جمال نصار، "التجربة السياسية للإخوان المسلمين في مصر بعد ثورة يناير"، رؤية تركية، ٢٠١٧، ص. ٤
[١٦] بدر حسن شافعي، "درس الإخوان من الثورة إلى الانقلاب"، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩، ص. ٦–٨
[١٧] بدر حسن شافعي ، مرجع سابق ، ص ١٢
[١٨] جمال نصار ، مرجع سابق ، ص ١٥-١٧

العلاقة مع الدولة والجيش

شهدت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والدولة المصرية، وعلى وجه الخصوص المؤسسة العسكرية، توتراً متصاعداً منذ ثورة يناير ٢٠١١، بلغ ذروته في أحداث ٣ يوليو ٢٠١٣. فعلى الرغم من أن الجماعة سعت إلى بناء علاقة تعاونية مع الجيش خلال المرحلة الانتقالية، خاصة بعد انتخاب محمد مرسي رئيساً للجمهورية، إلا أن هذه العلاقة اتسمت بالهشاشة والشك المتبادل، نتيجة تراكمات تاريخية من الصراع منذ عهد الجمهورية الأولى [١٩]

وقد حاولت الجماعة، خلال فترة حكم مرسي، تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، عبر تعيين قيادات جديدة وتغيير بعض السياسات الأمنية، وهو ما اعتبره الجيش تهديداً مباشراً لمكانته التقليدية في النظام السياسي المصري [٢٠] في المقابل، لم تنجح الجماعة في بناء تحالفات قوية داخل مؤسسات الدولة، وظلت عاجزة عن فهم طبيعة العلاقة البنيوية بين الجيش والدولة، مما أدى إلى تصاعد التوترات التي انتهت بانقلاب عسكري أطاح بحكمها، وأعاد المؤسسة العسكرية إلى مركز السلطة بشكل أكثر إحكاماً [٢١].

لم تكن الجماعة تملك استراتيجية واضحة للتعامل مع الجيش، بل اتسمت مواقفها بالتردد والتناقض، بين محاولة الاحتواء والمواجهة، وهو ما ساهم في انهيار تجربتها السياسية في وقت قياسي [٢٢].

أحداث رابعة والنهضة: تحليل نفسي لسلوك الجماعة

شهد اعتصاما رابعة العدوية والنهضة في أغسطس ٢٠١٣ تصاعداً في سلوك جماعة الإخوان المسلمين نحو العنف . يمكن تحليله نفسياً من خلال نظريتي الإحباط–العدوان، ونظرية الهوية الجمعية.

[١٩] علاقة جماعة الإخوان المسلمين بأنظمة الحكم في مصر.. منذ العهد الملكي حتى عام ٢٠٢١ ، موسوعة الاخوان المسلمين ، ٢٤ اغسطس ٢٠٢٢ ، تم الوصول اليه ٢٠ اغسطس ٢٠٢٥ https://2u.pw/ifk2g
[٢٠] علاقة جماعة الإخوان المسلمين بأنظمة الحكم في مصر.. مرجع سابق ، تم الوصول ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥ https://2u.pw/ifk2g
[٢١] د. محمد عفان، "الإخوان المسلمون والدولة في مصر"، المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٢، ص. ١٢–١٤

[٢٢] جمال نصار ، مرجع سابق ، ص ٨-١٠

نظرية الإحباط–العدوان تفترض أن العنف ينشأ كرد فعل على الإحباط، وهو ما تجلى في سلوك الجماعة بعد فقدان السلطة عقب عزل الرئيس محمد مرسي. فقد أدى الشعور بالخذلان السياسي إلى حالة من الإنكار الجماعي، ثم إلى تصعيد عدواني ضد مؤسسات الدولة، تمثل في استخدام السلاح داخل الاعتصام، ورفض كل محاولات الوساطة، يشار إلى أن الجماعة كانت على علم مسبق بموعد فض الاعتصام، لكنها اختارت المواجهة المسلحة[٢٣]

أما نظرية الهوية الجمعية تفسر كيف يؤدي الانغلاق داخل جماعة أيديولوجية إلى تبرير العنف ضد "الآخر"، حيث اعتبرت الجماعة أن الاعتصام يمثل معركة وجودية، وأن من يخرج منه خائن، مما عزز من عقلية "نحن مقابل هم". حيث رفضت الجماعة كل عروض التسوية، رغم تحذيرات وسطاء ، ما يدل على حالة من التصلب النفسي والانفصال عن الواقع [٢٤]. ويتجلى الإحباط والانغلاق الايدلوجي في خطاب الجماعة إعلامياً حيث عبّر عن حالة إحباط جماعي بعد فقدان السلطة، تحوّلت إلى عدوان لفظي ثم مادي، حيث تم تصوير الدولة كعدو غاصب، ما مهّد نفسيًا لتبرير العنف.

خامساً: الحالة السورية

موقف الجماعة من الثورة السورية

أكّدت الجماعة التحاقها بالثورة «من أول يوم» والتزامها بسِلميتها وطابعها الوطني العام، ووصفتها بأنها ثورة كلّ السوريين لا ثورة حزب أو جماعة.[٢٥] كما ساهمت الجماعة في تأسيس المجلس الوطني السوري بعد حوالي ١٨ شهرًا من اندلاع الثورة، وكانت تُعتبر المكون الرئيس فيه، حيث مثّلت الجماعة نحو ربع أعضاء المجلس البالغ اكثر من ٣٠٠ عضوًا. [٢٦]

[٢٣] كيف كذبت "الإخوان" في روايتها عن فض "رابعة" و"النهضة"؟ ، مركز رع للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٣، تم الوصول اليه ٢٣ اغسطس ٢٠٢٥ ، https://2u.pw/S10mu

[٢٤] كيف كذبت "الإخوان" في روايتها عن فض "رابعة" و"النهضة"؟ ، مرجع سابق

[٢٥] بيان وتوضيح من جماعة الإخوان المسلمين في سورية ، موقع نور سوريا ، تم الوصول إيه ٢١ أغسطس ٢٠٢٥ ، https://2u.pw/Ox59T

[٢٦] الصراع من أجل التكيُّف: جماعة الإخوان المسلمين في سورية الجديدة ، ارون لوند ، مركز كارينجي للسلام ، ٢٠١٣ ، تم الوصول اليه ٢٢ اغسطس ٢٠٢٥ ، https://carnegieendowment.org/research/2013/05/struggling-to-adapt-the-muslim-brotherhood-in-a-new-syria?lang=ar

التحالفات المسلحة للجماعة

برزت جماعة الإخوان المسلمين في سياق الثورة السورية كفاعل سياسي يسعى إلى توسيع نفوذه عبر تحالفات مع فصائل مسلحة ذات توجهات إسلامية، أبرزها "جيش الإسلام" و"حركة أحرار الشام الإسلامية". وقد اتسمت هذه التحالفات بقدر من البراغماتية السياسية، إذ سعت الجماعة إلى تعويض ضعف حضورها العسكري المباشر داخل سوريا، نتيجة الحظر القانوني والملاحقات الأمنية منذ ثمانينيات القرن الماضي، عبر دعم وتنسيق مع فصائل محلية قوية ذات قاعدة شعبية وتأثير ميداني.

جماعة الإخوان المسلمين تبنّت استراتيجية "التحالف غير المعلن" مع فصائل مثل أحرار الشام، التي تمثل تيارًا وسطًا بين السلفية الجهادية والإخوانية، مستفيدة من الدعم التركي والقطري الذي شمل الطرفين[٢٧]. وقد ساهم هذا التقارب في تعزيز حضور الجماعة داخل مؤسسات المعارضة، مثل المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني، عبر شخصيات محسوبة على هذه الفصائل أو متحالفة معها.

من جهة أخرى، فإن حركة أحرار الشام، رغم استقلالها التنظيمي، حافظت على علاقات تنسيقية مع الإخوان المسلمين، خاصة في الملفات السياسية والإغاثية، مستفيدة من شبكة علاقات الجماعة الإقليمية والدولية، دون أن تعلن تبنيها الكامل للفكر الإخواني [٢٨]

أما "جيش الإسلام"، الذي يُعد من أبرز الفصائل السلفية في الغوطة الشرقية، فقد شهد تقاطعات ميدانية مع الجماعة، خصوصًا في التنسيق العسكري ضد قوات النظام، وإن بقيت العلاقة أكثر تحفظًا بسبب التباين العقائدي بين الطرفين.

تُظهر هذه التحالفات أن جماعة الإخوان المسلمين اعتمدت على أدوات غير مباشرة للتموضع داخل المشهد العسكري السوري، عبر دعم وتنسيق مع فصائل إسلامية محلية، بما يعكس تحولًا في استراتيجيتها من العمل الدعوي والسياسي إلى الانخراط في ديناميات الثورة المسلحة، ضمن حدود ما تسمح به البيئة السورية المعقدة.

[٢٧] عبد الرحمن الحاج، "التيارات الإسلامية في سوريا: تجربة الثورة وإدارة سلطات محلية"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٤
[٢٨] راتب شعبو، "حركة أحرار الشام الإسلامية: بين الجهادية والإخوانية"، مجلة صور، ٢٠١٦

تأثير القمع البعثي على سيكولوجية العنف

لقد أحدث القمع البعثي الدموي ضد جماعة الإخوان المسلمين في سوريا من منتصف ستينيات القرن العشرين وحتى الثمانينيات، ضغطًا نفسيًا عميقًا أدى إلى تشكّل سيكولوجية عنف موجهة، يمكن تفسيرها من خلال نظريتي الإحباط والتنافر المعرفي. ففي ضوء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٠، الذي أوجب الإعدام لمجرد الانتماء للجماعة، وبينما كانت الجماعة تتعرّض لمجازر مثل سجن تدمر ومجزرتي حلب وحماة، نشأ إحساس جماعي بالعجز واليأس، أي إحباط قوي دفع إلى تطرف ردات الفعل والعنف انتقامًا على القمع.[٢٩]

إن تجربة "الطليعة المقاتلة"، التي انبثقت من رحم الإخوان السوريين، كانت نتيجة مباشرة لعنف السلطة البعثية، إذ مثّلت أول تجسيد للإسلام الجهادي السوري في العصر الحديث، وارتبطت بولادة ثقافة ثأر داخل الجماعة، دفعت بها نحو العنف المنظم[٣٠] و ساهمت هذه التجربة في إعادة تشكيل البنية النفسية والسياسية للإخوان، حيث باتت مفاهيم مثل "الجهاد الداخلي" و"الرد على الظلم" جزءًا من خطاب الجماعة، لا سيما في ظل غياب أي أفق سياسي أو قانوني للعمل السلمي.

من منظور نظرية الإحباط–العدوان أعاد هذا الإحباط قُوى عنيفة إلى السطح، فتبلورت محاولة لمنع الانهيار التام للجماعة وتأكيد الوجود من خلال ردود أفعال مسلحة، كما في مجزرة مدرسة المدفعية في حلب (١٩٧٩)، والتي عُدّت "إعلانًا لحرب مدنية واسعة النطاق"

أما التنافر المعرفي فظهر حين واجه الأفراد داخل الجماعة تناقضًا بين قناعاتهم التقليدية بسلمية الدعوة وبين الممارسة الدموية الناجمة عن إحباط وضعف بدائل المقاومة. هذا التنافر دفعهم إلى التبرير النفسي للعنف كأداة للدفاع عن الجماعة، ما سد فجوة القناعات الداخلية بالمنطق الظرفي "العنف كضرورة"، وهو ما تأتى له الدعم من خلال ذوبان الحدود المعنوية بين الدفاع الشرعي والاعتداء التنظيمي.

[٢٩] تمرد الإخوان المسلمين (سوريا) ، دار الحكمة ، تم الوصول اليه ٢٧ اغسطس ٢٠٢٥ ، https://2u.pw/NMRR5

[٣٠] "الإخوان المسلمون في سوريا من السياسة إلى العنف"، مركز أبحاث مينا ، ٢٠٢١، تم الوصول إليه ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥ ،

سادساً: الحالة اليمنية (تعز نموذجا)

حضور الجماعة في تعز بعد ٢٠١١

منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في اليمن عام ٢٠١١، شهدت محافظة تعز تحولات جذرية في طبيعة القوى الفاعلة فيها، حيث برز حزب التجمع اليمني للإصلاح – الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين – بوصفه أحد أهم اللاعبين في المشهد المحلي. فعلى الرغم من الخلفية السياسية اليسارية التي اشتهرت بها المدينة تاريخيًا، فقد ساهمت الانتفاضة وما تلاها من انهيار تدريجي لسلطة الدولة في تعزيز موقع الإصلاح داخل المحافظة، خصوصًا مع غياب مؤسسات الدولة الرسمية وتراجع نفوذ حزب المؤتمر الشعبي العام بعد تنحي الرئيس علي عبد الله صالح.

إلا أنّ صعود الإصلاح لم يكن بمعزل عن تداخلات المشهد الديني–العسكري. فقد ترافق مع تنامي الحضور السلفي الذي انتقل من العمل الخيري غير المسيس إلى العسكرة بعد أحداث دماج عام ٢٠١٣، ثم بعد حصار تعز من قبل الحوثيين عام ٢٠١٥.[٣١]

العلاقة مع القوى المحلية (الشرعية، الحوثيين، السلفيين)

بعد عام ٢٠١١، شهدت علاقة جماعة الإخوان المسلمين في تعز ، ممثلة بحزب التجمع اليمني للإصلاح، تحولات جوهرية في ارتباطها بالقوى المحلية، نتيجة لتغيرات المشهد السياسي والأمني عقب الثورة اليمنية. فقد دخل الحزب في تحالف وثيق مع قوى "الشرعية" ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي، حيث شكّل الإصلاح أحد أعمدة "اللقاء المشترك" الذي دعم الثورة، ثم انخرط في مؤسسات الدولة بعد انتقال السلطة، مستفيدًا من نفوذه الشعبي والتنظيمي في المحافظات الوسطى والجنوبية. وقد كان للإصلاح

[٣١] مركز صنعاء للدراسات ، تطور الجماعات السلفية في تعز ، ٢٠١٧ ، تم الوصول اليه ٣٠ اغسطس ٢٠٢٥ ، https://2u.pw/WzZLe

دورًا محوريًا في دعم حكومة هادي، خصوصًا في تعز ومأرب، حيث ساهم في تعبئة الجماهير وتشكيل لجان شعبية لمواجهة الانفلات الأمني.[٣٢]

العلاقة مع الحوثيين، اتسمت بالتوتر والصراع، إذ يرى الإصلاح في جماعة أنصار الله تهديدًا وجوديًا لمشروعه الإسلامي المعتدل، بينما يتهمه الحوثيون بالارتباط بأجندات خارجية. وقد تصاعدت المواجهات بين الطرفين منذ اجتياح الحوثيين لصنعاء عام ٢٠١٤، حيث استهدفت الجماعة مقرات الإصلاح واعتقلت قياداته، ما أدى إلى قطيعة سياسية وأمنية بين الطرفين. ومع ذلك، فإن بعض قيادات الإصلاح أبدت استعدادًا مشروطًا للانخراط في تسوية سياسية مع الحوثيين، مدفوعة باعتبارات ميدانية ومخاوف من الإقصاء السياسي[٣٣].

وفي سياق العلاقة مع السلفيين ، تشكّلت كتائب سلفية متعددة، بعضها دخل في علاقة تنافسية أو تحالفية مع الإصلاح بحسب الولاءات والموارد. أدى هذا التداخل بين ميليشيات سلفية متصارعة والإصلاح إلى خلق بيئة أمنية هشة، خصوصًا بعدما انقسم الجيش اليمني في تعز على أسس ولائية مرتبطة بالحزب. كما غذّت القوى الإقليمية – السعودية والإمارات على وجه الخصوص – هذه الانقسامات عبر سياسات دعم متمايزة، إذ جرى تمويل وتسليح ميليشيات غير مرتبطة بالإصلاح بهدف موازنة نفوذه العسكري والسياسي داخل المدينة.[٣٤]

تحليل سلوك الجماعة في سياق الحرب الأهلية

من منظور سيكولوجية العنف، يمكن فهم هذا التحوّل عبر نظريتي الإحباط–العدوان والتنافر المعرفي. فالحرب الأهلية في تعز خلقت بيئة قهرية من الحصار والتنافس على الموارد والشرعية السياسية، ما ولّد إحباطًا جماعيًا لدى قواعد الإصلاح، تُرجم إلى عدوان موجّه ضد الخصوم الداخليين (السلفيين، الناصريين، المستقلين) بدلًا من الاكتفاء بمواجهة الحوثيين. وفي الوقت نفسه، وُلد تنافر معرفي لدى

[٣٢] أحمد محمد الدغشي، "تجربة حزب الإصلاح اليمني وما بعد الربيع العربي"، مجلة رؤية تركية، السنة ٦، العدد ١ ، ٢٠١٧
[٣٣] مركز اليمن لدراسات النزاع والسلام ، "ما الذي يحرك حزب الإصلاح تجاه التسوية السياسية مع الحوثيين"، ٢٠٢٢، تم الوصول اليه ٣٠ أغسطس ٢٠٢٥ ، https://2u.pw/shMpkY

[٣٤] مركز صنعاء للدراسات ، تطور الجماعات السلفية في تعز ، مرجع سابق

الجماعة بين خطابها الأيديولوجي القائم على الشرعية المدنية والدولة العادلة وبين الممارسات العنيفة المرتبطة بالاغتيال والنهب. لتجاوز هذا التناقض، لجأت الجماعة إلى تبرير العنف كـ«ضرورة لحماية الثورة» أو «استعادة الدولة»، وهو تبرير نفسي يسمح لأعضائها بتخفيف التوتر الداخلي بين القيم المعلنة والممارسات الواقعية. وبهذا يصبح العنف ليس مجرد أداة مرحلية، بل بنية نفسية–سياسية مدمجة في سلوك الجماعة داخل الحرب الأهلية.

سابعاً: الحوثيون: سيكولوجية العنف في النسخة الشيعية من الإسلام السياسي".

الخلفية والنشأة

تنتمي جماعة أنصار الله، المعروفة بالحوثيين، إلى الطائفة الزيدية الشيعية في شمال اليمن. نشأت كحركة دينية–ثقافية في التسعينيات بقيادة حسين بدر الدين الحوثي، تحت شعار مواجهة ما اعتبرته "الهيمنة الأمريكية–الإسرائيلية" والدفاع عن الهوية الزيدية. بعد مقتل حسين الحوثي عام ٢٠٠٤، تحولت الجماعة إلى فاعل مسلح خاض ست حروب مع نظام علي عبد الله صالح، قبل أن تسيطر على صنعاء عام ٢٠١٤ وتفرض نفسها كسلطة أمر واقع.

جماعة الحوثيين اليوم أحد أبرز الفاعلين غير الدوليين في اليمن، وقد ارتبط صعودها بموجات متلاحقة من العنف السياسي والاجتماعي والديني، جعلت منها نموذجًا مركزيًا لدراسة العلاقة بين الأيديولوجيا الدينية والعنف السياسي في المنطقة العربية. غير أن فهم هذا العنف لا يمكن أن يقتصر على كونه مجرّد أداة عسكرية أو وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية، بل ينبغي النظر إليه كظاهرة مركّبة تتداخل فيها عوامل البنية السياسية المهترئة، والخطابات الأيديولوجية المغلقة، والدوافع النفسية العميقة التي تحكم سلوك الجماعة وأتباعها.

فالعنف في الحالة الحوثية لا ينشأ بمعزل عن السياق العام الذي تعيشه اليمن منذ عقود، حيث أسهم ضعف الدولة المركزية وتآكل شرعيتها في توفير بيئة خصبة لتنامي الحركات العقائدية ذات الطابع المسلح. كما أن الخطاب الأيديولوجي الحوثي القائم على فكرة "الاصطفاء الإلهي" و"المظلومية التاريخية"

منح الجماعة قدرة على تبرير العنف باعتباره فعلاً دفاعيًا مقدسًا ضد "العدوان الخارجي" ووسيلة لاستعادة الحق المسلوب. ومن الناحية النفسية، فإن هذه الأيديولوجيا تولّد لدى الأفراد شعورًا مزدوجًا بالاضطهاد والتفوّق، يخلق استعدادًا عاطفيًا وفكريًا لتقبّل العنف بل وتمجيده.

وانطلاقًا من هذا الفهم، نحاول تفكيك ثلاثة مستويات متداخلة:

المستوى الهيكلي الذي يبحث في الشروط السياسية والمؤسساتية التي سمحت بولادة الحركة وتحوّلها إلى قوة مهيمنة؛ والمستوى الأيديولوجي الذي يتناول النصوص والخطابات التي تضفي على العنف طابعًا دينيًا مقدسًا؛ والمستوى النفسي الذي يفسّر آليات التكوين الذهني والشعوري لأتباع الجماعة، وكيف تخلق تلك الآليات علاقة عضوية بين الإيمان والقتال.

البعد الهيكلي : انهيار الدولة كمولد للعنف

تُعد هشاشة الدولة اليمنية أحد أبرز العوامل الهيكلية التي ساهمت في تصاعد العنف السياسي، لا سيما من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة مثل جماعة الحوثيين. تشير الدراسات إلى أن البيئة اليمنية تتسم باضطراب مزمن في بنيتها السياسية، حيث تعاني من ضعف مؤسسات الدولة، وتآكل شرعية الحكم، وغياب آليات الرقابة والمساءلة، مما خلق فراغًا بنيويًا واسعًا. هذا الفراغ لم يكن مجرد خلل إداري أو مؤسسي، بل تحوّل إلى مساحة مفتوحة أمام الفاعلين غير الرسميين لإعادة تشكيل السلطة وفق أدواتهم الخاصة، والتي كان العنف أبرزها.

ففي ظل غياب الدولة المركزية القوية، لم تجد الجماعات الإسلامية، ومنها الحوثيون، أي عوائق بنيوية تمنعها من التمدد. بل على العكس، أصبح انهيار الدولة فرصة استراتيجية لإعادة إنتاج السلطة عبر أدوات غير تقليدية، أبرزها العنف المسلح، والتعبئة العقائدية، والسيطرة على المؤسسات الحيوية.[٣٥] هذا يُظهر أن العنف الحوثي لم يكن مجرد رد فعل على تهديدات خارجية أو داخلية، بل كان خيارًا بنيويًا نابعًا من إدراك الجماعة لضعف الدولة، واستعدادها لملء هذا الفراغ عبر القوة. فالعنف هنا يُستخدم كأداة لإعادة

[٣٥] التيارات الإسلامية في اليمن: تحدي البقاء في بيئة مضطربة ، مركز الجزيرة للدراسات ، (٢٠١٩) ، ص. ٤.

هندسة السلطة، وليس فقط كوسيلة للدفاع أو المقاومة. ويُلاحظ أن هذا النمط من العنف يتكرر في البيئات التي تفتقر إلى مؤسسات سياسية مستقرة، حيث تتحول الجماعات المسلحة إلى بدائل سلطوية، تُمارس الحكم وتُعيد تشكيل المجال العام وفق رؤيتها الخاصة.

كما أن هذا الضعف البنيوي لا يقتصر على الجانب العسكري أو الأمني، بل يمتد إلى غياب الخدمات، وانهيار القضاء، وتفكك البنية الإدارية، مما يُعزز من شرعية الجماعة في نظر بعض الفئات الاجتماعية التي تبحث عن "نظام بديل"، حتى وإن كان قائمًا على العنف.

ويُعزز هذا التحليل دراسات حول العنف السياسي في المجتمعات العربية، توضح أن غياب شرعية الحكم يُعد من أبرز العوامل التي تدفع الجماعات إلى تبني العنف كوسيلة لإعادة إنتاج السلطة أو مقاومة التهميش السياسي والاجتماعي. فالعنف، في هذا السياق، لا يُمارس بوصفه فعلًا استثنائيًا، بل يتحول إلى خيار سياسي واعٍ، يُستخدم لتأكيد الوجود السياسي للجماعة في مواجهة الفراغ المؤسسي.[٣٦] إن تلاقي ضعف المؤسسات السياسية مع غياب شرعية الحكم يُنتج بيئة خصبة لتكريس العنف كأداة بنيوية، تُستخدم ليس فقط للسيطرة، بل لإعادة هندسة المجال السياسي والاجتماعي. وفي الحالة الحوثية، يُلاحظ أن العنف لم يكن مجرد رد فعل على تهديدات خارجية، بل كان فعلًا بنيويًا منظمًا، يُمارس ضمن استراتيجية توسعية تهدف إلى ملء الفراغ السلطوي، وتثبيت الجماعة كفاعل سياسي مركزي في المشهد اليمني.

البُعد الأيديولوجي: العنف كمقدّس ديني وتاريخي

يمثل البُعد الأيديولوجي أحد الركائز الأساسية في فهم سيكولوجية العنف لدى جماعة أنصار الله (الحوثيين)، حيث لا يُمارس العنف بوصفه أداة مادية فحسب، بل يُؤطر ضمن سرديات دينية وتاريخية تُضفي عليه طابعًا مقدسًا، وتُحوّله إلى فعل تعبّدي يُمارس باسم العقيدة والهوية. هذا البُعد يُعيد تشكيل العلاقة بين الجماعة والعنف، بحيث يصبح الأخير جزءًا من البناء الرمزي الذي يُشرعن الممارسة ويُعبّئ الأتباع.

[٣٦] أبو هنطش، محمد توهيل ، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف والحرب والسلام. ، (٢٠١٨) ، ص. ١١٢

سردية كربلاء والمظلومية

يرتكز الخطاب الحوثي على استدعاء سردية كربلاء بوصفها مرجعية مركزية في تشكيل الوعي الجماعي، حيث يُعاد إنتاج خطاب "هيهات منا الذلة" كمحفز تعبوي للعنف ضد الخصوم. هذه السردية لا تُستخدم فقط في التعبئة السياسية، بل تُوظف لإضفاء طابع ديني على العنف، مما يُحوّله إلى ممارسة مقدسة تُستدعى في سياق "نصرة الحق" و"مواجهة الظلم". ويُقدَّم الحوثيون أنفسهم كامتداد تاريخي للمظلومية الشيعية، في إعادة تمثيل رمزية الحسين والقتال ضد "يزيد العصر".[٣٧]هذا التوظيف الرمزي يُعيد تشكيل العنف بوصفه فعلًا تعبّديًا، يُمارس في سياق ديني – تاريخي، ويُضفي عليه شرعية تتجاوز القانون والسياسة، ليصبح جزءًا من العقيدة والهوية الجمعية.

الإعلام الدعائي وتكريس صورة العدو

يلعب الإعلام الحوثي دورًا محوريًا في تكريس الأيديولوجيا العنيفة، من خلال إعادة تشكيل الواقع عبر ثنائية "المظلومية والعدو". تُظهر الدراسات كيف يُستخدم الإعلام لتكريس صورة "العدو التكفيري"، مما يُضفي شرعية دينية على العنف الممارس، ويُحوّله إلى فعل دفاعي عن العقيدة. يُقدَّم الخصم بوصفه تهديدًا وجوديًا، مما يُبرر الحرب بوصفها ضرورة أخلاقية ودينية.[٣٨]

هذا الخطاب يُنتج حالة من الاستقطاب العقائدي، ويُعبّئ الجماهير حول سردية "الحق المطلق"، مما يُعزز من قابلية الجماعة لممارسة العنف دون مساءلة داخلية أو خارجية.

العنف كخيار أخلاقي

يتجاوز العنف في الخطاب الأيديولوجي الحوثي كونه أداة سياسية، ليُقدَّم بوصفه خيارًا أخلاقيًا يُمارس في سياق الدفاع عن العقيدة والهوية. توضح الدراسات أن الجماعات الإسلامية، ومنها الحوثيون، تستند إلى

[٣٧] جماعة أنصار الله: الخطاب والحركة، مركز الدراسات السياسية اليمني، ٢٠٢٢، ص. ١٣).
[٣٨] برهان احمد ، لخطاب الدعائي للحوثيين في الإعلام، مركز صنعاء للدراسات، ٢٠٢١. https://2u.pw/2qh1rG

مفاهيم الجهاد والمظلومية الدينية لتبرير العنف، مما يُضفي عليه طابعًا شرعيًا يُمارس باسم "الواجب الديني".[٣٩]

هذا التبرير الأخلاقي يُعيد تشكيل العنف بوصفه فعلًا مشروعًا، بل واجبًا دينيًا، يُمارس في مواجهة "الظالمين"، ويُعزز من شرعية الجماعة في نظر أتباعها، ويُكرّس منطق "القتال المقدس" في بنيتها الفكرية.

البُعد النفسي: العنف في ضوء النظريات الثلاث

إن فهم العنف في سيكولوجية جماعة الحوثيين لا يكتمل دون العودة إلى السياق التاريخي الذي شكّل وعي الجماعة، بدءًا من لحظة سقوط الإمامة الزيدية في اليمن عقب ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، وما تبعها من تهميش سياسي واجتماعي للهاشميين، الذين كانوا يُنظر إليهم بوصفهم الطبقة الحاكمة دينيًا وسياسيًا. هذا التحول الجذري في موقعهم من السلطة إلى الهامش، ولّد شعورًا جماعيًا بالإحباط والحرمان، وهو ما يُفسَّر وفق نظرية الإحباط–العدوان.

تُشير هذه النظرية إلى أن الإحباط الناتج عن فقدان الامتيازات أو الأهداف التي يُنظر إليها كحقوق تاريخية، يُنتج سلوكًا عدوانيًا، خاصة إذا لم تتوفر قنوات تعويضية أو اعتراف بديل. في الحالة الحوثية، يُمكن اعتبار سقوط الإمامة بمثابة "إحباط جماعي"، حيث فقد الهاشميون سلطتهم الرمزية والسياسية، وتعرضوا لتهميش ممنهج في النظام الجمهوري الناشئ.

أن هذا الإحباط التاريخي كان أحد المحركات النفسية لتأسيس حركة "الشباب المؤمن" في التسعينيات، التي سعت إلى استعادة الهوية الزيدية والتمثيل السياسي للهاشميين.٤٠ هذا الإحباط، حينما تراكم عبر عقود، تحوّل إلى عدوان منظم، يُمارس بوصفه ردًا على "الظلم التاريخي"، ويُبرر ضمن سرديات دينية وسياسية، كما يظهر في الخطاب التعبوي الحوثي.

[٣٩] عبد الحميد أحمد أبو سلطان، العنف وإدارة الصراع السياسي بين المبدأ والخيار: رؤية إسلامية، ٢٠٢٠، ص. ٨٨
[٤٠] علي محمد الذهب ، العنف بوصفه ركيزة أساسية في الخطاب الحوثي. مجلة دراسات يمنية، (٢٠٢٣)، العدد ١٢

وتُفسرنظرية الهوية الجمعية العنف بوصفه سلوكًا دفاعيًا يُمارس لحماية الذات الجماعية من التهديدات الخارجية. في السياق الحوثي، يُلاحظ أن الجماعة أعادت تشكيل هويتها الجمعية حول فكرة "الطائفة المختارة"، و"الحق الإلهي في القيادة"، مما عزز من شعورها بالتمايز والخصوصية.إن الهوية الجمعية تُعيد تشكيل السلوك العدواني، وتُحوّله إلى فعل جماعي مبرر في مواجهة الآخر.[٤١] وفي وهذا السياق، يُصبح العنف الحوثي فعلًا جماعيًا يُمارس لحماية الهوية الزيدية من التهديدات السياسية أو الطائفية، ويُبرر بوصفه ضرورة وجودية.

و تُفسر نظرية التنافر المعرفي كيف يُعيد الأفراد والجماعات تشكيل معتقداتهم وسلوكهم لتقليل التوتر الناتج عن التناقض بين القيم والممارسات. في الحالة الحوثية، يُلاحظ أن الجماعة تتبنى خطابًا دينيًا يدعو للسلام والعدل، لكنها تمارس العنف المسلح بشكل واسع. هذا التناقض يُنتج تنافرًا معرفيًا يُعالج عبر تبرير العنف بوصفه "جهادًا مقدسًا"، أو "دفاعًا عن العقيدة"، مما يُقلل من التوتر الداخلي لدى الأتباع. فالخطاب الدعائي الحوثي يُعيد تشكيل الواقع عبر ثنائية "الحق والعدو"[٤٢]، مما يُبرر العنف ويُعيد إنتاجه بوصفه فعلًا مشروعًا. هذا التبرير يُعزز من تماسك الجماعة، ويُعيد إنتاج العنف بوصفه ممارسة أخلاقية ودينية، تُمارس في سياق "استعادة الحق التاريخي".

تحليل ومقارنة

في سياق دراسة سيكولوجية العنف لدى جماعة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا وتعز اليمنية، تتجلى أنماط متقاربة في الدوافع النفسية، فبعد فض اعتصامي رابعة والنهضة في أغسطس ٢٠١٣، شهدت جماعة الإخوان المسلمين في مصر تحولًا نوعيًا في علاقتها بالعنف، حيث انتقلت من خطاب "السلمية" الذي تبنّته خلال ثورة يناير إلى ما يُعرف داخل الجماعة بـ"العمل النوعي"، وهو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى العنف المنظم ضد مؤسسات الدولة.

[٤١] زيان بن مليكة ، العنف والمقاربات النظرية: قراءة في علم النفس الاجتماعي.، مجلة الخلدونية، (٢٠٢٠) ، العدد ٦

[٤٢] الخطاب الدعائي للحوثيين في الإعلام ، مرجع سابق ، https://2u.pw/2qh1rG

ولم يكن ذلك في ٢٠١٣ فقط بل استخدمت الجماعة العنف أيضاً من فترات سابقة كرد على الاحتلال البريطاني ثم على قمع الأنظمة المتعاقبة مما عزز البنية النفسية للعنف كأداة للتغيير

، بينما في سوريا، كان العنف ردًا على المجازر التي ارتكبها النظام البعثي خصوصًا في حماة عام ١٩٨٢، وبعد ٢٠١٢ مما ولّد شعورًا بالاضطهاد الوجودي ، خاصة بعد فشل العمل السلمي، مما رسّخ ثقافة الثأر. أما في تعز، فقد تصاعد العنف بعد انهيار الدولة وظهور جماعات مسلحة، ما دفع الجماعة إلى تبني العنف كوسيلة للبقاء السياسي في بيئة فوضوية دفعت الجماعة إلى الانخراط في العنف .

وعند تحليل ما إذا كان العنف خيارًا أيديولوجيًا أم تكتيكًا مرحليًا، يتضح أن جماعة الإخوان في مصر تبنّت العنف جزئيًا كخيار أيديولوجي. في المقابل، بدأ العنف في سوريا كتكتيك دفاعي، لكنه تحول لاحقًا إلى خيار عقائدي في المنفى. أما في تعز، فظل العنف تكتيكيًا، مرتبطًا بالتحالفات العسكرية والظروف الميدانية، دون تبنٍّ صريح لعقيدة العنف. هذا التنوع يعكس كيف أن البيئة السياسية والاجتماعية تشكل سلوك الجماعة وتحدد طبيعة علاقتها بالعنف.

أما الحوثيين فالعنف نابع عن ايدلوجيا مغلقة ترتكز على ثلاثية الولاية، المظلومية، والعدو الخارجي. فالجماعة تقدم نفسها بوصفها الامتداد الشرعي "لسلالة النبي"، ما يجعل الحكم عندهم "حقًا إلهيًا" لا يحق لغيرهم ممارسته. هذه العقيدة تُحوّل العنف إلى "واجب مقدّس" لاستعادة الحق الإلهي المزعوم، وتبرر الحرب بوصفها "جهادًا ضد العدوان الخارجي".

ثامناً: التوصيات

استنادًا إلى ما خلصت إليه الدراسة من تحليل سيكولوجية العنف لدى جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر وسوريا وتعز اليمنية، والحوثيين في اليمن يتبيّن أن هذا السلوك لا ينفصل عن تفاعل مركّب بين عوامل نفسية وسياسية، تتداخل في دفع الجماعة وأفرادها نحو تبرير استخدام العنف أو الانخراط فيه. ويُعدّ القمع السياسي، والتهميش المنهجي، وغياب المسارات السلمية الفاعلة من أبرز المحركات التي أسهمت في

بلورة هذا النمط من السلوك، ضمن بيئات محلية متباينة لكنها تتقاطع في مظاهر الاستبداد وانسداد الأفق السياسي.

في ضوء ما كشفته الدراسة من تداخل العوامل النفسية والسياسية في تشكيل سلوك الجماعات الإسلامية تجاه العنف، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي تسهم في بناء مقاربات أكثر فاعلية للوقاية والتدخل:

- **توسيع فضاءات المشاركة السياسية:** ينبغي العمل على إدماج الحركات الإسلامية المعتدلة في العملية السياسية الرسمية، بما يضمن لها تمثيلًا مشروعًا ويحدّ من احتمالية انزلاقها نحو العنف كرد فعل على الإقصاء أو التهميش.
- **اعتماد سياسات احتواء مرنة:** يتطلب التعامل مع الجماعات الإسلامية نهجًا متوازنًا يتجنب القمع المفرط، ويعتمد على أدوات الإصلاح والاحتواء التي تخفف من الضغوط النفسية المؤدية إلى السلوك العدواني، مع مراعاة خصوصية كل جماعة وسياقها المحلي.
- **تعزيز البرامج الوقائية للشباب:** من الضروري الاستثمار في مبادرات تربوية وثقافية تستهدف فئة الشباب، وتوفر لهم بدائل سلمية للتعبير عن الهوية والانتماء، بما يسهم في معالجة مشاعر الإحباط والتهميش التي تُعدّ أرضًا خصبة للتطرف.
- **إطلاق برامج لإعادة التأهيل والدمج:** يجب تصميم مسارات متكاملة لإعادة دمج الأفراد المنسحبين من الجماعات المسلحة أو العائدين من مناطق الصراع، عبر تفكيك البنية الفكرية التي تبرّر العنف، وتوفير دعم نفسي واجتماعي يعزز إعادة الاندماج في المجتمع.
- **دعم البحث العلمي المقارن:** من المهم تشجيع الدراسات التي تربط بين علم النفس السياسي وسلوك الحركات الإسلامية في سياقات متعددة، بما يتيح أدوات تحليلية وتطبيقية تساعد صنّاع القرار على فهم ديناميات العنف وتطوير سياسات استباقية.
- **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:** يتطلب التصدي للتطرف العنيف بناء شراكات فعالة بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، لتطوير سياسات شاملة تأخذ في الاعتبار هشاشة البيئات المحلية، خصوصًا في دول مثل سوريا واليمن، التي تعاني من انهيار مؤسسات الدولة.

- **تعزيز البرامج الوقائية للشباب:** من الضروري الاستثمار في مبادرات تربوية وثقافية تستهدف فئة الشباب، وتوفر لهم بدائل سلمية للتعبير عن الهوية والانتماء، بما يسهم في معالجة مشاعر الإحباط والتهميش التي تُعدّ أرضًا خصبة للتطرف.
- **حصر السلاح في يد الدولة:** من الضروري تعزيز سلطة الدولة بوصفها الجهة الشرعية الوحيدة المخوّلة بامتلاك واستخدام السلاح، ومنع تواجده لدى أي جماعة سياسية أو دينية، بما يحدّ من انتشار العنف ويضمن سيادة القانون واستقرار المجتمع.

مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية

KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES